**موضوع علم الصرف ومسائله واستمداده وحكم تعلمه في الشرع وماهيته**

*مبحث فى علم الصرف*

*إعداد / د. وليد علي الطنطاوي*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

***waleed.eltantawy@mediu.edu.my***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى موضوع علم الصرف ومسائله واستمداده وحكم تعلمه في الشرع وماهيته**

**الكلمات المفتاحية – انتشر، االحجاج ، الصحابه، علماء**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة موضوع علم الصرف ومسائله واستمداده وحكم تعلمه في الشرع وماهيته**

* **.عنوان المقال**

**موضوع علم الصرف:**

**كل علم له مجاله الذي يبحث فيه أو يبرزه لنا، فموضوع علم الصرف موضوع الكلمات العربية؛ من حيث البحث عن كيفية اشتقاقها لإعادة المعاني الضاربة, أو من حيث هيئتها وكيفياتها التي تكون عليها؛ لتدل على معانيها المقصودة من حيث التغييرات التي تعتريها لأغراض لفظية؛ كالصحة والإعلال، والإبدال والزيادة ونحوها، فعلم الصرف يبحث في كل هذا؛ يبحث في كيفية اشتقاق الكلمة، يبحث في الكلمة من حيث الصحة والاعتلال، ومن حيث الأصول والزيادة، ومن حيث الوزن وغيره من الأمور التي تتعرض للكلمة المفردة، ويختصّ بالأسماء المعربة المتمكنة والأفعال المتصرفة، ثم إن التصريف أصل في الأفعال؛ لكثرة تغييرها وظهور الاشتقاق فيها.**

**وعلى هذا, ما دمنا قد قلنا: إنه يبحث في الكلمة من حيث الاشتقاق، ومن حيث الزيادة والأصول، ومن حيث الاعتلال والصحة وغيرها -فإن التصريف:**

**أولًا: لا يدخل الحروف؛ لأن موضعه الأسماء المتمكنة المعربة والأفعال المتصرفة، فلا يدخل الحروف؛ لأن الحروف مجهولة الأصل لا يمكن الرجوع فيها إلى أصل لها معلوم بواسطة التغيير؛ لأن ألفاظها كلها أصول غير زائدة، ولا منقلبة عن حرف علة.**

**ثانيًا: لا يدخل الأفعال الجامدة التي لا تختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة، مثل كلمة: نعم، وبئس، وعسى، وليس؛ لأنها تشبه الحروف في الجملة، فهي كلمات لا تتصرف ولا نأخذ منها صيغًا أخرى.**

**ثالثًا: لا يدخل الأسماء المبنية, مثل: الضمائر، أسماء الاستفهام، أسماء الأفعال، أسماء الشرط، أسماء الإشارة, الأسماء الموصولة؛ لأنها كلها أشبهت الحروف في الجمود أيضًا، فهي جامدة لا تتصرف مثل الحروف.**

**وأما الأسماء المبنية عرضًا, التي عرض لها البناء فداخلة في علم التصريف؛ لأن العبرة بالأصل، وذلك نحو: يا محمدُ أقبل، ونحو: لا سلاحَ عندنا، فإن بناء محمد على الضمة بسبب النداء, وبناء سلاح على الفتح من أجل لا النافية للجنس، أما هما في الأصل فمعربان؛ فيدخلهما التصريف.**

**وأما ما داخله التصريف من الحروف, فنجد حروفًا حذف منها، أو زيد عليها، أو ظهرت بمظهر الكلمات المتصرفة والأفعال الجامدة والأسماء المبنية, فهذا شاذّ وقليل أو وضعي، ومعنى وضعي: وضع الاسم عليه على هذه الصورة؛ ولذا يوقف على ما سُمع منه ولا يقاس عليه، فمن ذلك حذف الفاء أو الواو من "سوف" حرف التسويف؛ فقالوا فيه: "سف" حذفوا منه الواو تارة، و"سي" حذفوا الفاء وقلبوا الواو ياء تارةً أخرى.**

**إذًا: يمكن أن نحذف الفاء ونبقي الواو، ويمكن أن نحذف الفاء ونقلب الواو ياء, فممكن أن نحذف الفاء ونبقي الواو؛ كما في قولهم: "سو" بحذف الفاء فقط، والحرف سوف تعرض لأشكال كثيرة من الحذف, هل يُسمى هذا الحذف تصريفًا أو صرفًا؟ لا، وإنما هذا ورد في كلامهم، فنقف على ما سمعنا.**

**وحذف الألف من عسى في نحو: عست؛ لاتصالها بتاء التأنيث، وحذف عين ليس عند اتصالها بضمائر الرفع، نحو: لست ولسنا ولستنّ، وحذف ألف على وإلى نطقًا؛ فرارًا من التقاء الساكنين في نحو: ركبت على الفرس، وسافرت إلى المدينة، ومتى ارتحل أخوك؟ فكل ذلك يحذف في النطق ولكنه يكتب في اللفظ, أي: مكتوب؛ لكنه في النطق غير منطوق.**

**وإبدال الألف من إلى وعلى عند اتصالهما بالضمائر, في نحو: إليك وعليك, نقول: "إلى" همزة ولام وألف، و"على" عين مفتوحة ولام مفتوحة وألف، فحينما نسند الضمائر أو نجرّ الضمائر بإلى وعلى تُقلب هذه الألف ياء، فنجد أن على وإلى قلبت ألفهما ياء فرقًا بين الظاهر والمضمر؛ لأن المضمر لا يستقلّ بنفسه.**

**كذلك إبدال حاء "حتى" عينًا في لغة هذيل وثقيف، وبها قرأ ابن مسعود "فَتَرَبَّصُوا بِهِ عَتّى حِينَ" [المؤمنون: 25] فقلبُ الحاء عينًا شابه التصريف، ولكنه لا يقال له: تصريف؛ لأن "حتى" حرف، والحرف لا يتصرف.**

**كذلك حذف الفاء من "كيف", وكيف: اسم مبنيّ دلّ على الحال يبنى على الفتح، لكنه جاء في قول الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت** | **\*** | **قتلاكمُ ولظى الهيجاء تضطرم** |

**فحذفَ الفاء من "كيف"، فـ"كي" هنا ليست "كي" المصدرية ولا "كي" التعليلية، ولكنها "كيف" حذفت منها الفاء، وهي اسم استفهام في محلّ نصب حال، مبني على الفتح المحذوف؛ لحذف محله -محل الفاء- وحذفت الفاء, فحذف الفتح الذي هو علامة للبناء.**

**والحذف والإبدال في "لعل" -هذه الكلمة المكونة من أربعة أحرف- وهي حرف للتعليل، وهي حرف للرجاء، تستعمل هكذا وتستعمل هكذا، فقد جاءت في لسان العرب ولها اثنتا عشرة صورة: "لعل، وعَلّ، لَعَنّ -قلب اللام نونًا- وعَنّ، ولَأَنَّ، وأَنّ، رَعَنّ، ورَغَنّ، ولَغَنّ، وهَنّ، ورَغَلّ، وغَنّ" فلننظر كيف جاءت كلمة "لعل" على هذه الصور، فهل نقول: إن ذلك تصريف؟ لا، ليس تصريفًا، ولكنّ العرب نطقوا هذه الكلمة على هذه الصور المختلفة؛ قبيلة تنطق كذا، وقبيلة تنطق كذا، قبيلة لا تستسيغ العين فتنطق غينًا، وقبيلة لا تستسيغ لا الغين ولا العين فتقبلها همزةً أو غينًا، كل ذلك تصرّف عربيّ في اللسان العربي لهذه الكلمة، دون أن تكون خاضعة لعملية التصريف التي لا تدخل الحروف.**

**والتصغير والتثنية في "ذا" و"الذي" وفروعهما، فقد سُمع "ذان" و"تان" و"ذي" و"تي" بالتثنية، وسمعت مصغرةً، كما سمع "اللّذان" و"اللّتان" مثنيين, و"اللّذيّ" و"اللّتيّ" مصغر "اللّذان واللّتان", ولما كان التصغير والتثنية في كلٍّ من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة مخالفَين للقياس؛ رأى بعضهم -وهو الصواب- أنها صيغ وضعت من أول الأمر للدلالة على الاثنين أو المصغّر؛ إذ لو كانت التثنيةُ حقيقيةً لقيل في أسماء الإشارة: "ذوان" و"توان", كما نقول: "عصوان" و"رحيان" -ذوان وتوان بقلب ألفهما واوًا, كما قلبت في عصا ورحا- ولقيل في الأسماء الموصولة حينما قالوا: الذي والتي، كانوا يقولون: اللّذيان واللّتيان، ببقاء ياء الذي والتي مع كسر ما قبلهما كما هو الحال في الاسم المنقوص، نقول: قاضيان وداعيان، وهنا بقيت الياء كما هي؛ لأن الاسم هنا متصرّف معرب ليس مبنيًّا؛ فلذلك بقيت ياء قاضي فقلنا: قاضيان، وياء داعي فقلنا: داعيان.**

**ولو كان التصغير في "ذَيّ" و"تَيّ" و"اللّذيّ" و"اللّتيّ" حقيقيًّا؛ لانضمّ أولهما كما يضمّ أول كل اسم يراد تصغيره، فحينما نصغر رجلًا فنقول: رُجيل، ضممنا الحرف الأول، وفتحنا الحرف الثاني، وسكّنّا ياء التصغير، هذا هو التصريف الحقيقيّ، لكن "اللذي" و"اللتي" ليستا مصغّرتين حقيقةً، فلمّا كان أمرُ هذه الألفاظ مخالفًا لما يجري عليه كلمات العرب في التثنية والتصغير؛ علمنا أنها صيغٌ وضعتْ من أول الأمر للدلالة على الاثنين أو المصغر.**

**فالتصريف لا يدخل الأفعال الجامدة، مثل: "نعم" و"بئس" و"عسى"، ولا يدخل الأسماء المبنيّة كالضمائر، واسم الشّرط، واسم الاستفهام، واسم الإشارة، والأسماء الموصولة، كل ذلك لا يدخله التصريف بحال من الأحوال، فما وَرَدَ على صورة التصغير أو التثنية هو موضوع على هذه الصيغة, وليس مصغّرًا أو مثنًّى حقيقيًّا؛ ولذا التعريف الموضوع لعلم الصرف ينطبق على ذلك، ولا يقدح فيه مثل هذه الألفاظ التي جاءت في الأصل على صورة المثنى, أو على صورة المصغر.**

**ثانيًا: مسائل علم الصرف:**

**مسائل الصرف هي قضاياه التي تُذكر فيه صريحًا أو ضمنًا، كقولهم: كل واوٍ أو ياءٍ تحرّكت وانفتح ما قبلها قلبتْ ألفًا، وذلك نحو قولنا: "قال" و"باع"، الألف هذه في "قال" وفي "باع", الأولى في "قال" منقلبة عن واو، والثانية في "باع" منقلبة عن ياء، والأصل "قَ/وَ/لَ" و"بَ/يَ/عَ"؛ لأنهما على وزن "فَعَلَ"، وذلك حينما تحرّك ما قبل الواو وما قبل الياء, لم تثبتِ الواو ولا الياء وإنما قلبتا ألفًا.**

**ونحو قولهم: إذا اجتمعت الواو والياء, وسبقت إحداهما بالسكون؛ قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء. هذه هي قضايا ومسائل علم الصرف، القضية والمسألة وضع ضابطٍ حقيقيّ نسير عليه في اشتقاق الكلمات، أو تغييرها، أو تبديلها... أو إلى آخره.**

**ثالثًا: ممّ يُستمد علم الصرف؟**

**كل علم له روافده التي يستمدّ نفسه منها، ونستمد علم الصرف من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله وكلام العرب الخُلّص قبل اختلاطهم بالأعاجم, أو القبائل التي في داخل الجزيرة العربية, وليس في أطرافها المجاورين للروم؛ فإنه لا يُؤخذ منهم نحو ولا صرف.**

**رابعًا: حكم تعلّم علم الصرف الشرعي:**

**الشرع يقول لنا: إنّ تعلّم علم الصرف فرض كفاية، فإذا تعلّمه البعضُ سقط الطلب عن الكل، ولا بدّ أن يكون في الأمة الإسلامية من يتقن هذا العلم إتقانًا وافيًا.**

**خامسًا: سبب تسميته بالصرف:**

**يقول صاحب (التصريح): وإنما سمِّي هذا العلم تصريفًا لما فيه من التقلّب؛ إذ هو متعلّق بالتصرّفات الموجودة في الألفاظ العربية، فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلق.**

**المعنى اللغوي -كما تقدّم وقلنا- هو ردّ الشيء عن وجهه.**

**وفي الاصطلاح له معنيان: معنى عمليّ، ومعنى علميّ:**

**فالصرف في اصطلاح الصرفيين بالمعنى العملي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة؛ لمعانٍٍ مقصودةٍ لا تحصل الفائدةُ إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية، والجمع, وغير ذلك، والمصدر، هذا المصدر جعله البصريون أصل الاشتقاق، فقالوا: إن أصل الاشتقاق هو المصدر. وقال الكوفيون: أصل الاشتقاق الفعل. فعند البصريين "فَهْمٌ" هو أصل الاشتقاق، وعند الكوفيين "فَهِمَ" هو أصل الاشتقاق، فنأخذ بقول البصريين، نأخذ من "الفَهْم" اسم الفاعل "فَاهِمًا"، واسم المفعول نأخذ منه "مَفْهُومًا"... إلى آخره، و"أَفْهَم مِن كذا" و"فَاهِمَيْن", فكل مثال منها له معناه الخاصّ به دون غيره، هذا معنى الصرف بالمعنى الاصطلاحي العملي.**

**معنى الصّرف الاصطلاحي العلمي:**

**هو علم تعرف به الأبنية أو الكلمات العربية بحروفها المرتبة وأحوالها، مما يعرض لها مما ليس بإعراب ولا بناء. وموضوع علم النحو الإعراب والبناء, هذا تعريف المتقدّمين.**

**كما عرّفه المتأخِّرون بقولهم: هو العلمُ الباحثُ عن أبنية الكلمة الإعرابيّة؛ من حيث وجود كلٍّ منها على هيئةٍ مخصوصةٍ، وعن الأحوال التي تعرض لها غير الإعراب والبناء.**

**ويتقارب التعريفان، وليس بينهما تضادّ ولا عكس، فالمراد بالعلم هنا القواعد الكلية، كما سبق أن قلنا: كل ما كان على وزن "أفْعَل" صحيح العين فمصدره "إِفْعَال"؛ أَكْرَم إِكْرَام، أَحْسَنَ إِحْسَان، أَقْبَلَ إِقْبَال، فكلّ ما كان على وزن "أَفْعَلَ" صحيح العين؛ مصدره "إِفْعَال" ما لم يكن صحيح العين، فمن الممكن أن يحصله حذف أو تغيير أو تبديل.**

**وقولهم: كلّ كلمة على وزن "يَفْعَل" أو "يَفْعُل" أو "يَفْعِل" فهي فعل مضارع, وكل همزة تصدّرت قبل ثلاثة أصول فهي زائدة نحو: أكمل إكمال، فالهمزة زائدة، أحمد -الهمزة زائدة- أقبل -الهمزة زائدة- ونستطيع أن نجرِّد الكلمة من الهمزة فنقول: كَمُلَ وقَبِلَ، وحَمدَ في أَحْمَد المأخوذ من الْحَمْد، والْحَمْد ما لم يكن فيه همزٌ.**

**فهذه القواعد متى طُبِّقَت على جزئيّات موضوعاتها؛ عُرِفَ منها أن مصدرَ أكمل وألقى: إكمال وإلقاء، وأن همزة أحمد وأعلى زائدة, فلننظر إلى الدِّقّة في التّعليل للتّعريف.**

**أما قولنا: "أبنية الكلمة" فالأبنية جمع بِناء؛ بمعنى البِنية أو البُنية، والمراد من بناء الكلمة: وزنها وصيغتها، وكلها بمعنًى واحد، وهذا يعطينا القول بأن المراد من بناء الكلمة هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وتلك الهيئة والكيفيّة التي عليها الكلمة؛ من حيث عدد حروفها المرتّبة وغير المرتبة، فمثلًا: "فَعَلَ" على ثلاثة أحرف، ومثلًا: "فَعْلَلَ" على أربعة أحرف، فالأول "فَعَلَ" كـ"ضَرَبَ" والثاني "فَعْلَلَ" كـ"جَلْبَبَ" على ثلاثة وعلى أربعة، وتلك هي هيئة الكلمة، وحركتها الفاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والعين كذلك مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، حركتها المعيّنة وسكونها مع الاعتداد بالحرف الأصلي والزائد، وذلك كلٌّ في موضعه؛ ليشمل تعدّد البناء لنوعٍ واحدٍ من أنواع الكلمة.**

**فـ"رجل" براء وجيم ولام -الراء مفتوحة والجيم مضمومة- على هيئة وصفة يشاركه فيها "عَضُد"؛ فعَضُد مفتوح العين مضموم الضاد، ورَجُل مفتوح الراء مضموم الجيم, وكلاهما على ثلاثة أحرف، مفتوح أولهما ومضموم ثانيهما، أما الحرف الثالث والأخير في الكلمتين فلا تعتبر حركته، وسكونه في بناء الكلمة؛ لأننا نقول: رجلٌ ورجلًا ورجلٍ, الثلاثة كلها على بناء واحد لم تتغيّر، فالحرف الأخير واحد لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه، فإذا قسنا "رجل" وقلنا: إنه على "فَعُل", فكذلك "عَضُد" يشاركه في هذ الوزن.**

**وقلنا: حروفها المرتبة؛ لأنها إذا تغيّر النّظم والترتيب تغيّر الوزن، مثال ذلك قولنا: يَئِسَ على وزن "فَعِلَ"، "يَئِسَ" الياء والهمزة والسين، الياء مفتوحة، والهمزة مكسورة، والسين حرف أخير لا علاقة لنا به. وعن عملية القلب في هذه الكلمة نقول: أَيِسَ، قدّمنا حرفًا وأخّرنا حرفًا؛ لأجل ذلك اختلف الوزن، فنقول: إن "يَئِسَ" على وزن "فَعِلَ"، و"أَيِسَ" على وزن "عَفِلَ"؛ تتقدّم العين مكان الفاء, وتتأخّر الفاء مكان العين.**

**وقلنا: مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية؛ لأنه يقال: إن معنى كلمة "كَرّم" و"قَبّل" و"سَمّع" كلها مشددة العين، "كَرّم" على وزن "فَعّل" إذا شُدِّدَ الحرف الثاني في الكلمة فيشد العين في الميزان، إذًا: هي على وزن "فَعّل"، ولا يقال: إنه على وزن "فَعْلَل" مع أن الفاء مفتوحة والعين مكررة؛ لأن كما لا يقال أيضًا: إنه على وزن "أَفْعَلَ" أو "فَاعَلَ" مع توافق الجميع في الحركات المعيّنة والسكون، فلا يمكن أن يكون كَرّم إلا على وزن "فَعّل"؛ الحرف الأول فيه مفتوح، والثاني مكرّر؛ ساكن أوله ومتحرِّك ثانيه، فجاء "كَرّم" على وزن "فَعّل"، ولم يأتِ على "فَعْلَل" ولا "أَفْعَل" ولا "فَاعَلَ" مع أن الكلمات الأربع متفقةٌ في الحركات والسكنات، لكن هذا وزن وذاك وزن آخر. وقلنا: كلٌّ في موضعه، نحو: "دِرْهَم" مكسور الفاء، ساكن العين، متحرك اللام الأولى، فنحو "درهم" على وزن "قِمَطْر"؛ لتخالف مواضع الفتحتين والسكونين، وكذا قولهم: "بَيْطَر" يخالف "شَرْيَف" في الوزن؛ لتخالف موضعي الياء، مع أن كلًّا منهما ملحق بالفعل الرباعي المجرد.**

**ويخرج بقولنا: "أبنية الكلمة" جميعُ العلوم من نحو، وبلاغة، وأدب، وفقه، وغيره؛ يخرج جميع العلوم ما عدا علم الصرف، ويندرج تحت هذا القيد من مسائل الصرف وأصوله جميعُ القواعد التي تتعلّق بالأبنية، مثل أبنية: المصادر، والماضي, والمضارع، والأمر، وأسماء الفاعلين... إلى آخره؛ فهنا قيدٌ أدخل علمَ الصرف وأخرج ما عداه من من العلوم. كذلك أدخل مسائلَ الصرف جميعًا، من كل ما يمكن أن تتعرّض له الكلمة من اشتقاقٍ وإعلالٍ وإبدالٍ وإدغام, وغيرها.**

**ويدخل في أحوال الأبنية جميعُ القواعد التي تتعلّق بالابتداء، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والحذف، وبعض الإدغام. قلنا: بعض الإدغام؛ لأنه يقع في كلمة مثل: "شَدّ" و"مَدّ"؛ لأننا لما تماثل الحرف الثاني والثالث شدّدناهما، لكن ذلك لا يكون في كلمتين، وبعض التقاء الساكنين، وقلنا: بعض؛ لأن التقاء الساكنين يمكن أن يقع في كلمتين، لكن التقاء الساكنين حينما يتمّ في كلمة واحدة مثل "قل", أصلها "قُوْل" -بضمة على القاف وسكون على الواو- فلذلك التقتِ الواو ساكنة واللام ساكنة, فاضطررنا إلى حذف الواو؛ لأنها حرف علة, وقلنا: "قل" قل فعل أمر؛ لأن فعل الأمر يُؤخذ من المضارع، قال يقول، ولا يُؤخذ من الماضي، لكنه يُؤخذ من المضارع ويخضع لحكم المضارع؛ فلذلك "قل" أصلها "قول" .**

**أما إذا كان في كلمتين فليس من الأبنية ولا من أحوال الكلمة، وإنما هي أمور عرضت لآخر الأبنية، فهي مندرجة تحت قولنا: "وما يعرض لآخر الكلمة". ولما كان الإعراب والبناء مما يعرض للآخر, فقد دخلا تحت هذا القيد -وما يعرض لآخر الكلمات- مع أنهما من مباحث علم النحو؛ فلهذا نصّوا في التعريف بقولهم: "مما يعرض لآخر الكلمة, مما ليس إعرابًا ولا بناءً"؛ فلهذا نصّوا على استثنائهم مما يعرض للآخر, حتى يكون التعريفُ جامعًا مانعًا. هذا هو معنى الصرف، على أنه علمٌ مدلوله أحوال وقواعد.**

**وقلنا: يمكن أن يشاركه لإدخال البناء الذي لا نظير له في اللغة، نحو قراءة من قرأ "الْحِبُك" -بكسر الحاء وضم الباء- وذلك خارجٌ لا نظير له في اللغة العربية؛ لأنه يثقل على اللسان العربي البدء بالكسر ثم الضم؛ لأن اجتماعهما مترادفين ثقيل على اللسان العربي؛ لذلك اعتبرت "وَالسّمَاءِ ذَاتِ الحِبُكِ" [الذاريات: 7] قراءةً شاذّةً؛ لأنه لا نظيرَ لهذا اللفظ. وقلنا: "حروفها المرتبة وغير المرتبة"؛ ليدخل ما دخله القلب المكاني -كما تحدثنا في يَئِسَ وأَيِسَ- فإنه إذا تغيّر النظم والترتيب تغيّر الوزن.**

**وقلنا: "باعتبار الحرف الزائد والأصلي"؛ لتميّز بعض الأوزان المتّفقة في الحركاتِ المعينة, والسّكنات عن بعضها. هذا هو تعريف علم الصرف العمليّ ثم بعده العلمي، وطبّقنا عليه القواعدَ التي ينتظمها هذا العلمُ.**

**المراجع والمصادر**

1. **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **الشناوي، عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **الأشموني، علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **الأزهري، خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **الدجني، فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **الإشبيلي، ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **الأنصاري، زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**